سلطةٌ قضائية مُفكَّكة ومُضعَفة: كيف تُقوِّض أزمةُ القضاء في ليبيا سيادةَ القانون وحقوقَ الإنسان؟

في ورقة أسئلة وأجوبة جديدة، تستعرض اللجنة الدولية للحقوقيين الظروف التي أدت إلى التفكّك الحاد في القضاء الليبي.

منذ مطلع العام 2023، اعتمد مجلس النواب الليبي - وهو الهيئة التشريعية المنتخبة في عام 2014 ومقرها طبرق في شرق البلاد - سلسلةً من القوانين التي تقوّض وحدة القضاء الليبي واستقلاليته. ونتيجةً لذلك، تتنافس في ليبيا حالياً هيئتان قضائيتان دستوريتان: الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في طرابلس، والمحكمة الدستورية العليا في بنغازي شرقي البلاد، التي استهلّت أعمالها في كانون الأول/ديسمبر 2025. وتسعى كلٌّ منهما إلى تأكيد ولايتها الدستورية المنفردة والحصرية على مستوى ليبيا على حساب الأخرى، مما أفضى إلى تضارب الأحكام الصادرة عنهما. وفي الوقت ذاته، يتنافس مجلسان أعليان للقضاء للإشراف على القضاء الليبي، بما في ذلك المقر الرئيسي للمجلس الأعلى للقضاء نفسه.

قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: **"إنّ قوانين مجلس النواب المتعلقة بالمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية العليا تنتهك التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي، وتُفضي إلى حالة من انعدام اليقين القانوني، إن لم تكن الفوضى القانونية، مما يُعرّض حماية حقوق الإنسان في البلاد لخطر متصاعد، ويُضعف ما تبقّى من فصل وتوازن السلطات، ويهدد سلامة أي ترتيبات انتخابية أو دستورية مستقبلية،"** وأضاف بنعربية: **"يتعيّن على السلطات الليبية صون استقلال المحكمة العليا ووحدتها، بما في ذلك دائرتها الدستورية، والمجلس الأعلى للقضاء المستقل وحمايتهما."**

تتناول وتجيب الورقة على الأسئلة التالية:

1) لماذا تتنافس هيئتان دستوريتان فيما بينهما في ليبيا؟
2) لماذا يتنافس مجلسان أعليان للقضاء فيما بينهما في ليبيا؟
3) كيف يقوّض تدخل مجلس النواب في استقلال السلطة القضائية التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؟
4) كيف يؤدي انقسام السلطة القضائية الليبية إلى تقويض سيادة القانون؟
5) كيف يؤدي انقسام السلطة القضائية الليبية إلى تقويض حماية حقوق الإنسان؟

للتحميل

بامكانكم تحميل التقرير الكامل باللغتين الإنجليزية والعربية .

للتواصل

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: 3800 979 22 41+ ؛ البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org
نور الحاج، مسؤولة إقليمية للتواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj@icj.org